

بعد اجتماع الكتلة في ديوان المسلم مساء أمس الأول بحضور 22 نائباً «الأغلبية»: النزول إلى الشارع للضغط على الحكومة حتى سحب طلب الطعن في قانون الانتخابات من المحكمة الدستورية

البراك: استمرار مجلس 2009 أصبح هدف الحكومة وهذا جزء من مسلسل الانقراض على الدستور

أكد النائب مسلم البراك ان استمرار مجلس 2009 مجلس الخزي والعار أصبح هدفا للحكومة التي سبق لها ان أعلنت ان الأسباب الموضوعية لحل مجلس 2009 ما زالت قائمة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك تحوطا كما تدعي وقدمت استقالته وأعيد تشكيلها لاتخاذ قرار الحل.



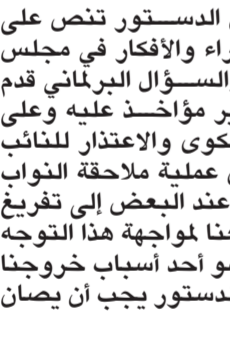
وتابع البراك: من الواضح ان الخطأ الإجرائي الذي اعترى مرسوم حل مجلس 2009 هو في الأساس لغم تمت زراعته في ليل أظلم وهو جزء من مؤامرة للانقضاض على الدستور ومقدرات الأمة في الفترة الحالية التي استحوذت السلطة فيها على جميع السلطات التنفيذية والتشريعية هي أخطر الفترات وأسوأها حيث ستستمر المناقصات المشبوهة وستعطي السكن لصالح المشاريع الفاشلة حتى يقطع حبكة التنمية بتكاليفها الباهظة التي تصل إلى 37 مليار دينار كما يشاء مكافأة له على دوره السيئ في إهانة إرادة الناس والسلطة التشريعية.

وشد البراك على ان تفعيل الإمارة الدستورية والحكومة المنتخبة لا يعني كما يصور الإعلام الفاسد انها انقراض على السلطة، فهي في حقيقة الأمر جزء من الدستور بل ان الدستور ذاته يؤكد في المادة الرابعة والمادة السادسة ان الكويت إمارة دستورية من خلال وراثية الإمارة وأن الأمة مصدر السلطات والسيادة لها والدستور ذاته أيضا دعا إلى الحكومة الشعبية منذ صدوره قبل 50 عاما، الأمر الذي سيؤدي إلى خلق مسارات دستورية وتشريعية تحث فقرة نوعية للسلمتين التنفيذية والتشريعية.

وختم البراك بالقول: واضح ان من أسباب سعي السلطة للإجرام على مجلس 2012 شعور الناس بأن إرادتهم ولأول مرة تتحقق بهذا الشكل المبهر وأن هذه الأغلبية تصدت لقضايا في غاية الخطورة سببت الكثير من الإزعاج سواء للسلطة أو لطرف الفئساء كقضايا التحويلات والإيداعات وسرقة الديزل وعقد شل.

الدلائل والطببائي: إحالة الطريجي إلى النيابة تجاوز على الدستور

قال النائب في المجلس المطل محمد الدلال ان الحكومة ارتكبت خطأ جسيما بإحالة النائب في المجلس المطل عبدالله الطريجي إلى النيابة وذلك بعد تقديمه لسؤال برلماني وإطلاقه لنداء لإيقاف أخطاء وتجاوزات في هيئة سوق المال، واصفا الإحالة بأنها تصرف غير مسؤول وغير ناضج.



وأضاف الدلال عبر حسابه في تويتر ان النائب جبر فيما يديه من أقوال أو أفكار، مبينا ان الأسئلة البرلمانية تعد أحد أبرز صور التعبير عن رأي الأمة والرقابة البرلمانية مشيرا إلى ان إحالة الحكومة الطريجي للنيابة تجاوز خطير على النصوص الدستورية وصلاحيات ممثل الأمة في الرقابة وملاحقة أخطاء السلطة التنفيذية ومؤسساتها.

وأوضح الدلال ان المادة 110 من الدستور تنص على حرية النائب فيما يديه من الأفكار والآراء في مجلس الأمة ولا يحق مؤاخذته عليها والسؤال البرلماني قدم في المجلس وعليه الطريجي غير مؤاخذ عليه وعلى الحكومة المصارعة في سحب الشكوى والاعتذار للنائب لمخالفته للدستور، مشيرا إلى ان عملية إحالة النواب في ادائهم البرلماني السليم ترمي عند البعض إلى تفرغ الدستور من محتواه وهو ما يدعفنا لمواجهة هذا التوجه الخاطي والسليبي لدى السلطة وهو أحد أسباب خروجننا سابقا لساحة الإرادة ومستقبلا فالدستور يجب ان يسان ويحمي ويطور.

ودعا الدلال الجميع للوقوف ضد من عطل التنمية وخلق حالة الفراغ التشريعي في الدولة، مطالبا بالحضور لساحة الإرادة 8/27 المقبل لتحقيق هذا المطب الإصلاحي. بدوره، قال النائب د.وليد الطبطبائي ان ما تعرض له الطريجي من ملاحقة نتيجة لسؤال برلماني وقت عمله بالمجلس فيه تجاوز على الدستور وعلى النيابة العامة حفظ الشكوى.

مزيد يطالب بنقل السجن المركزي خارج المناطق السكنية ويدعو للاستفادة من موقعه في بناء مستشفى جديد

انتقد النائب حسين مزيد القرار الحكومي بتوقيع عقد تنفيذ البنية التحتية للموقع العام للسجن المركزي وتوسعته الذي رصدت له الحكومة مبلغ 10,912 ملايين دينار ووصفه بالقرار غير المدروس.



وقال مزيد في تصريح صحفي: ان هذا المبلغ كفيلا بإنشاء سجن مركزي نموذجي جديد بمنطقة غير سكنية وهذا ما طالبا به في فترات سابقة، حيث ان الموقع الحالي للسجن المركزي غير صالح أبدا من حيث انه يقع بين المناطق السكنية بل انه لا يبعد عن منازل المواطنين سوى مئات الأمتار واننا نستغرب من جهل المختصين بهذا الأمر وعدم مبالاهم. وطالب مزيد الحكومة بوقف هذا القرار وتوفير موقع بديل للسجن المركزي في إحدى المناطق الصحراوية بعيدا عن السكان كما هو معمول به في أغلب بلدان العالم والاستفادة من موقعه الحالي بإنشاء مستشفى يخفف العبء الذي يقع على مستشفى الفروانية أو تخصيصه كوحدة سكنية ليستفيد منها المواطنين.



جانب من اجتماع كتلة الأغلبية في ديوان النائب د.فيصل المسلم مساء أمس الأول (هاني الشمري)

السلطة هو ضد الشعب، داعيا السلطة الى إعادة النظر والعودة الى الشعب، وخصوصا قيام أطراف بمقارنتها المواجهة مع كتلة الأغلبية بالواجهة مع الغزو العراقي «يا رجل هذه تهيةا للساحة لانزال الجيش والشريعة»، مؤكدا ان هذه المشاريع أثبتت فشلها كما حصل في مصر وسورية «كان تسلط بعضا على آخر لكي تهيئه لقبول خطبك»، وان استمر ذلك «فهي بالنهاية خسارة للحاكم قبل البلد وغيره من الطائفي والفئسي وغيره من محاولات تقسيم المجتمع، بينما واقع الحال يقول ان الكل ظلم من السلطة، داعيا الحكومة الى إعادة النظر في ممارساتها.

واعتبر المسلم للصدام المفتعل مع المعارضة وتهويل المخاطر من قبل الحكومة والسلطة، مؤكدا انه لا توجد دولة في العالم وبها دستور ينص على ان الحكم في ذرية محددة والتسواب لا يحضرون الى الدستور وبقاء الحكم في تلك الذرية، مؤكدا «كننا نعاكس المصطلحات التي تظرح في الدول العربية عمدا وعمدا وبصراحة» واننا نحن اول من ضمن الدستور «ونضمن الحكم كما هو عليه»، مكررا انه قال ذلك في اول استجواب لرئيس مجلس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد «لم يكن الصراع بين المواطنين وأسرة الإبقاء على الحكم.. وانما كان على الإدارة». مبرحا عن انه ان يصعد هذا الأمر لسلب السلطة وسحب صلاحياتها وانفرادنا بالسلطة، مبينا ان صراع السلطة الآن ليس مع الأغلبية فحسب، بل هو صراع ضد الشعب «لأن أي عامل يعرف ان الشعب اختارنا.. بناء على فتاعاتنا التي طرحناها» واننا نحن انه صوت لنا من كل الأطياف، وعلى السلطة ان تقر ان الأغلبية نبض الشارع «وعلى الأقل اعتبروه معيارا من المعايير». فالتصعيد ضدها.

من جانبه، قال رئيس اللجنة التأسيسية لكتلة الأغلبية النائب د.جمعان الحريش ان هناك محاولة لتعظيم إعلامي حول رسالة الأغلبية، ولدنيا الكثير لنقله في ساحة الإرادة لإيقاف هذا التدهور، وما يحدث هو التفاف كبير مارسسته السلطة ضد الإرادة الشعبية التي حشدت 70 ألف مواطن أو أكثر في ساحة الإرادة، مبينا ان أخطر مرحلة تعيها الكويت هي المرحلة المعايير. فالتصعيد ضدها. والبرلمان لاقفا إلى ان السلطة أخذت الضوء الأخضر لممارسة إجراءات غير دستورية مثل جرعة بعض النواب أمام المؤسسات الأمنية، كما حصل عن النائب عبدالله الطريجي الحالية في ظل غياب المؤسسات التي يدفع الآن فاتورة أداء دوره السياسي والرقابي، مشيرا إلى اننا اليوم في أخطر وضع فاقبلد بلا برلمان» وأطرح جانب هو هناك مسلمات في العمل السياسي ومفاهيم لا يتجزح عنها أحد «فما الذي جمع حسن جوهر وصالح الملا وجمعان الحريش وأحمد السعدون في قضايا معينة» لذلك تصعيد

في إيران قال الطبطبائي: بعض الناس يصرح عن لاريجاني انه لم يقل هذا التصريح لأنه أخرجهم هذا التصريح، وصاحب التصريح وجماعته لم ينفوا، والمفروض ليس نفهم بل التظلم بعكسه.

من جانبه، قال النائب د.علي

والتسزل ملتزمة بهذه المواقي، مبينا ان الأغلبية ملتزمة بمقاطعة الانتخابات في حال تعديل الدوائر وترفض كل الاحتمالات الواردة وهي إجراء انتخابات وفق 25 دائرة أو انتخابات وفق قانون يقره مجلس 2009 وكذلك وفق قاعدة «اميري» مشددا على الحكومة سرعة سحب الطعن المقدم في قانون الدوائر القائم.

وبيان ان من حق الحكومة إحالة القانون إلى المحكمة الدستورية، وليس هناك تحفظ على هذا الحق، ولكن الخلاف هو على استغلال هذا الحق في تعديل الدوائر والافتقار على الإرادة الشعبية، ولو كانت الحكومة تريد التغيير، فكان المفترض ان يتم من السابق ومن خلال مجلس الأمة، ولما كانت تأخرت الحكومة كل هذا الوقت، مشددا على ضرورة التفرقة بين الحق الدستوري واستغلاله في ضرب ارادة الأمة. وبين ان الحكومة هي «صفر كبير» يستغل لتنفيذ مخطط كبير، ويجب ان يتم حل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات جديدة وتأجيل أي تعديل للدوائر التي حين تشكيل المجلس الجديد وبعدها يمكن ان يحل المجلس.

ونكر ان المحكمة الدستورية في حالة إبطالها القانون الحالي فإنها لن تحدد قانونا بديلا، بل سيكون تنفيذ الحكم على عاتق السلطة، ونحن على يقين من ان السلطة ستحاول استغلال الحكم لتعديل الدوائر، وان يعود قانون 25 دائرة. وأتسار إلى ان الدعوة إلى الانتخابات وفق نظام 25 دائرة ستكشف أوجه فساد السلطة وتنسف ادعاءاتها بالعدالة، لأن الخمس وعشرين دائرة أقل عدالة من الخمس دوائر وهو الأسوأ، وافضا في الوقت ذاته اللجوء إلى مجلس القبيضة لإصدار أي قانون.

ونكر ان الأغلبية تعاونت مع الحكومة على أساس ان تلترزم بنهج جديد ولكنها خالفت هذه الوعود وحضرت التي مجلس 2009 على الرغم من انها وعدت بعدم الحضور، مؤكدا ان الحكومة لو أرادت ان يحضر عدد اكبر من النواب لإكمال النصاب لاستطاعت ولكنها لا تريد لوجود مخطط اكبر يراة تنفيذ.

ورد على الاتهامات لنواب الأغلبية بانهم انقلابيون، قال ان هذا الأمر يدل على ضلالة فكر المفسدين وقلة حيلتهم، فنحن من ينادي بالالتزام بالنصوص الدستورية،

الحضور

- فيصل المسلم
- مبارك الوعلان
- عبد الرحمن العنجري
- أسامة الشاهين
- مسلم البراك
- بدر الداوم
- جمعان الحريش
- عبدالله الطريجي
- خالد شخبر
- أحمد السعدون
- عبدالله البرغش
- وليد الطبطبائي
- عبيد الوسمي
- نايف المرادس
- عبدالله الطريجي
- منار نفا
- علي الدقباسي
- محمد الهطلاني
- محمد الدلال
- محمد هاني
- د.عادل الدمخي
- فيصل الحباسي

المسلم: نعيش مواجهة فكرية

ولنتزوم بمقاطعة الانتخابات في حال تعديل الدوائر

تعديل الدوائر

تعليقا على ما تم تسريبه من تهديدات للخبير المنقول ومستدعاء السفير الإيراني لدى البلاد لسؤاله عن صحة ما نسب لرئيس مجلس الشورى الظفيري: لا صحة للخبير المنقول حول تهديد لاريجاني للكويت ودول الخليج

الطبطبائي والعمير يطالبان بتطمينات رسمية واستدعاء السفير الإيراني لدى البلاد لسؤاله عن صحة ما نسب لرئيس مجلس الشورى الظفيري

لا صحة للخبير المنقول حول تهديد لاريجاني للكويت ودول الخليج

تهديات للخبير المنقول ومستدعاء السفير الإيراني لدى البلاد لسؤاله عن صحة ما نسب لرئيس مجلس الشورى الظفيري: لا صحة للخبير المنقول حول تهديد لاريجاني للكويت ودول الخليج



مجدي الظفيري، د.علي العمير، د.وليد الطبطبائي

تهديات للخبير المنقول ومستدعاء السفير الإيراني لدى البلاد لسؤاله عن صحة ما نسب لرئيس مجلس الشورى الظفيري: لا صحة للخبير المنقول حول تهديد لاريجاني للكويت ودول الخليج

تهديات للخبير المنقول ومستدعاء السفير الإيراني لدى البلاد لسؤاله عن صحة ما نسب لرئيس مجلس الشورى الظفيري: لا صحة للخبير المنقول حول تهديد لاريجاني للكويت ودول الخليج

الطبطبائي، والعمير يطالبان بتطمينات رسمية واستدعاء السفير الإيراني لدى البلاد لسؤاله عن صحة ما نسب لرئيس مجلس الشورى الظفيري